Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- March 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – اذار ٢٠٢٥

The problem of gay rights in international agreements and organizations

[1] Haider Obaid Hadabi Al-Aboudi
[1]University of Al-Qadisiyah - College of Law
1: Email: haider.abd.hadabi@qu.edu.iq
2: Email:

Abstract:

Homosexuality, or same-sex relationships, is a highly significant topic that manifests among both males and females. This research aims to shed light on the concept of homosexuality and the factors contributing to its spread, as well as to examine the nature of the rights that garner international support by highlighting global stances on the issue. The study concludes that this phenomenon is foreign to Arab and Islamic societies, which necessitates focused attention. Homosexuality is met with rejection due to its consequences and impacts on both individuals and society as a whole. It is considered contrary to the natural disposition (fitrah) instilled by God in humans, the natural union of male and female, and the foundation of a sound and healthy life.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.155509.1408

Submitted: 25/10/2024
Accepted: 29/10/2024
Published: 24/12/2024

Keywords:
Problem
Rights
Homosexuals
Sex
Agreements
Organizations
international.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اشكالية حقوق المثليين في الاتفاقيات والمنظمات الدولية

م .م حيدر عبيد هدابي العبودي [١]
[١] جامعة القادسية – كلية القانون

الملخص:

تعد المثلية الجنسية او العلاقة الجنسية بين شخصين من نفس الجنس موضوع في غاية الأهمية، فهي تنتشر بين الذكور والإناث، يحاول هذا البحث تسليط الضوء الى مفهوم المثلية الجنسية وعوامل انتشار هذه الظاهرة بالإضافة الى تسليط الضوء على ماهية الحقوق التي يحتشد لها الدعم الدولي وذلك من خلال بيان الموقف الدولي، ليخلص إلى أن هذه الظاهرة غريبة على مجتمعنا العربي والاسلامي وعليه وجب الاهتمام بها، وتتلقى المثلية الجنسية رفضا وهذا الرفض راجع لما لها من اثار وعواقب سواء كانت على الفرد أو على المجتمع ككل، حيث تعتبر ضد الفطرة التي فطر الله عليها الانسان وضد اجتماع الذكر والأنثى ، وضد الحياة الصحيحة السوية.

الكلمات المفتاحية:

اشكالية ، حقوق ، المثليين ، الجنس ، الاتفاقيات ، المنظمات ، الدولية.

المقدمة

إن المثلية الجنسية Homosexuality، مما ابتليت به البشرية منذ عصورها الأولى، وقد ذكر القرآن الكريم طرفًا من هذا الابتلاء في قصة قوم لوط وما فعلوا وما حل بهم، قال تعالى"{أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين}{الأعراف:٨٠} {أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون) {النمل:٥٤} {أئنكم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل وتأتون في ناديكم المنكر} {العنكبوت:٢٩ }.وقد استمر هذا البلاء يزيد وينقص حتى وصل إلى زماننا، إلا أنه قد انتشر وذاع في زماننا بفعل عوامل مختلفة.

موضوع المثلية الجنسية، وحقوق مجتمع الميم ، من الموضوعات التي وجدت لها نشاطا وحراكا عالميا لدعم حقوقهم، سياسياً، وعلمياً، وتعليمياً، وتشريعياً، وقانونياً، وإعلاميا ...إلخ، وتنشط جميع المؤسسات الغربية على اختلاف تنوعها لدعم هذا المجتمع، والدفاع عن حقوقه، ومباركة حركته العالمية.أذ لم نعُد أمام فعل فردي بسيط؛ بل بتنا أمام ظاهرة مركَّبة يشترك فيها الثقافي والسياسي والفكري والعلمي بالإضافة إلى المنظور الديني، بل إن المثلية الجنسية تحوَّلت من فعل إلى هُويَّة.

وأما موضوع حقوق" مجتمع الميم "في بلادنا، فهو من الموضوعات الشائكة والحساسة، وإن كان محاولة تطبيعها تظهر بين الحين والآخر، من خلال محاولات التطبيع التي تتسرب من خلال ، والمؤتمرات الدولية، ومبادرات ومنظمات حقوق الإنسان، بدعوى القضاء على التمييز العنصري ودعم الحرية وتحقيق المساواة للناس بغض النظر عن ميولهم الجنسية ، نلاحظ في الآونه الأخيرة أنّ العديد من المنظمات الدولية تبذل جهودا كبيرة وحثيثة لحماية مثليي الجنس او مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري النوع الاجتماعي ، وتحاول هذه المنظمات اعتماد اتفاقيات دولية تمنح المثليين حق الزواج وحق تبني الأطفال والمساواة في فرص العمل وتولي المناصب السيادية وغيرها ، فضلاً عن منع تجريم العلاقات المثلية الجنسية.

علماً أن هذا الموضوع يمثل بحد ذاته اشكالية كبيرة لان الكثير من دول العالم وفي مقدمتها الدول الاسلامية تُجّرم علاقة المثلية الجنسية وتعاقب عليها ولاتمنح أي حقوق لهم . ولذلك الكثير من المثليين يهاجرون الى الدول التي تمنح حقوقهم مثل الولايات المتحدة الامريكية والدنمارك وهولندا وغيرها من الدول التي تمنحهم هذه الحقوق .

ونظراً لانعكاس ذلك على واقعنا بحكم اتصالنا الوثيق بالعالم على كافة الأصعدة، جاءت هذه الدراسة لتبين أحكام المثلية الجنسية ومستجداتها في الفقه الإسلامي و موقف كل من المنظمات الدولية والقانون العراقي.

أولاً: أهمية البحث :

تدفع الدول الغربية بكل ثقلها المادي لفرض أجندتها على دول العالم أجمع وتحاول تغيير ثقافات الشعوب بشكل يتفق مع الأفكار المصدرة منها وكذلك سعيها لنشر ظاهرة المثلية الجنسية، ونشرها كثقافة وممارسة طبيعية بين الشعوب تحت مسميات خادعة مثل حق الانسان بالحرية الجنسية وحق الانسان بملكية جسده والتصّرف فيه وغيرها من الحقوق. ومن هنا تتجلى خطورة هذا الأمر، فمن الواجب على الدول الاسلامية أن تأخذ موقفا حازما بهذا الصدد وتمنع هذه الممارسات الشاذة وتبين موقفها من هذه الظاهرة وتسجل تحفظها في المحافل الدولية.

ثانياً: مشكلة البحث:

من أهم المشكلات التي يثيرها البحث هو سعي بعض الدول والمنظمات الدولية الى نشر ثقافة الشذوذ الجنسي وفي مقدمتها المثلية الجنسية، وهذا الأمر يتعارض مع الفطرة السليمة للإنسان، يحاول هذا البحث تقديم مقاربة حول فهم موضوع" المثلية الجنسية "من منظورها الغربي، ومن منظورها الإسلامي .. مؤملا أن يساهم هذا البحث في إثراء المكتبة الإسلامية والعربية، وزيادة الوعي بهذه القضية. وسنعمل في هذا البحث على توضيح اشكالية مفهوم حقوق المثلية الجنسية لما يمثله هذا المفهوم من ضبابية وتضليل بعض المغرر بهم من افراد المجتمع.

ثالثاً: منهج البحث :

سنتبع في هذا البحث المنهج التحليلي محاولين تسليط الضوء على هذه الظاهرة والسَير في أغوارها لغرض معرفة سبب الرغبة الشديدة للدول الغربية في نشر هذه الظاهرة الشاذة ومحاولة إضفاء الشرعية القانونية عليها من خلال الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

كما سنحاول اتباع المنهج المقارن وبيان موقف المنظمات الدولية الرافضة والداعمة لحقوق المثليين ومحاولة ترجيح موقف المنظمات الدولية الرافضة لدعم هذه الظاهرة الشاذة ذات لتأثير السلبي على المجتمعات والشعوب.من خلال الإجابة عن سؤال الرئيسي للبحث: ما هي حقوق المثلية الجنسية ومستجداتها التي تطالب بها المجتمعات الغربية وعلى رأسها المنظمات الدولية الداعمة للمثلية الجنسية، وما هو موقف الفقه الإسلامي والتشريع العراقي من احكام المثلية الجنسية؟ وذلك على خلاف ما جاءت به الدراسات السابقة من عدم التطرق إلى تفكيك المفهوم وبيان موقف المنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة حقوق الانسان وبيان الأحكام.

وسنقسم في دراستنا لموضوع البحث الى مبحثين:

المبحث الاول: ماهية المثلية الجنسية وتميزها عن غيرها من المصطلحات
المبحث الثاني: الموقف الدولي من حقوق المثلية الجنسية .

I. المبحث الأول

ماهية المثلية الجنسية

إن المثلية الجنسية وجدت منذ زمن طويل وقوبلت بنقد كبير وخاصة من رجال الدين لإنها ظاهرة تتعارض مع سلوكيات المجتمعات التي تبني العلاقات الجنسية على اساس الرجوع الى التكوين الاصلي لبدء الخليقة منذ زمن (آدم وزوجته حواء) عليهما السلام ، وبالتالي هي ظاهرة منبوذة في المجتمعات ، الأ أنه لا تزال غالبية المجتمعات الغربية تعارض هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، أو على الاقل لا تنظر اليها بعين الرضى، وفي بعض الدول الغربية أصبح تقبل ظاهرة المثلية الجنسية اكثر انفتاحا، ونصت لهم على بعض الحقوق في قوانينها واستكمالاً لهذا الهدف، عمدت أغلب الدول الغربية وتحت مدعاة المدنية والحضارة وحقوق الانسان إلى الغاء النصوص العقابية التي تُجرِّم هكذا ممارسات منافية للطبيعة الانسانية والخلق القويم، بل وعمدت إلى فسح المجال أمام تكوين أسر مثلية، حتى شرعنة الزواج المثلي واسبغت الغطاء القانوني عليه، والاعتراف بكل ما يترتب على هذا الزواج من تبني، وتأسيس عوائل مثلية، وحقوق مدنية للزوجين، أسوة بالزواج الطبيعي؛ وبدأت القوانين العقابية الغربية المجرّمة للمثلية الجنسية ، بالتراجع، شيئاً فشيئاً أمام المسيرات والاحتجاجات التي تندد بها، والمُتبناة من منظمة الأمم المتحدة والرأي العام الغربي؛ الأمر الذي ذهب بالمشرع الغربي إلى الخضوع أمام تلك الضغوطات، وكانت نتيجتها ، إباحة المثلية الجنسية

في اغلب الدول الغربية، تحت ذريعة رضاء أطرافها البالغين، واحتراماً لحريتهما الجنسية[١]. وعلى هذا الاساس سوف نتناول في هذا المبحث ابتداءاً تحديد المصطلح في هذه القضية الذي يُحدد الطريق كله في هذا الأمر، من ثم تمييزها عما يتشابه معها من ظواهر شاذة، وأخيراً نبين ماهية الحقوق التي يدعي بها مجتمع الميم وبذا الوقت مدعومة من قبل الجهات الدولية

I.أ. المطلب الأول

مفهوم المثلية الجنسية

لقد ظهر موضوع حقوق المثلية الجنسية إلى ارض الواقع ، في السنوات الاخيرة، ونشطت وتصاعدت وتيرتها بحلول القرن الواحد والعشرون، واخذت تعلو الاصوات التي تنادي بحقوقاً للمثليين داخل المجتمع الغربي فأصبحت ظاهرة لايمكن تجاهلها أو السكوت عنها ، فالمثلية الجنسية اليوم، شأنها شأن أية ظاهرة أخرى في المجتمع، لها كيانها الخاص من حيث مفهومها، وأنواعها، وصفاتها، التي تختلف بها عمن سواها من الظواهر المماثلة الأخرى، ومن أجل تحديد مفهوم المثلية الجنسية سنقوم بتعريف المثلية الجنسية وبيان أنواع الحقوق التي يدعي بها المثليين.

أولاً: تعريف المثلية الجنسية (Homosexuality)

التشريع الاسلامي يسُمي هذه الفاحشة ب" عمل قوم لوط"، أو" الشذوذ عن الفطرة السوية" أو" الفاحشة الشاذة الخبيثة"، "أو" القوم العادون المجاوزون للحد والفطرة". قال تعالى " أتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق ربكم من ازواجكم بل انتم قوم عادون"[٢]. وقوله تعالى " ولوطا اذ قال لقومه اتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحدا من العالمين، انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوما مسرفون"[٣].

فهذه المسميات، وهذا التحديد للمصطلح على هذا النحو السابق، يحسم القضية من بدايتها، ويحدد أركانها، فيشُير إلى أنها" جريمة "كبرى، تعُبر عن الهالكين اللعناء المجرمين، وكل تفصيل وتفريع وتشريع، هو بناء على هذا الاصطلاح والتسمية.

وينبغي تفكيك مصطلع المثلية الجنسية او مثلي الجنس لغةً ليتسنى لنا الوقوف على معناها، المثلية مصدرها(مِثل): وهي كلمة تسوية وتعني شبه ونظير، أي الشيء نفسه وذاته، ومَثَّلَ فلانا وفلان : صار مثله[٤] ، اما لفظه الجنسية مصدرها(الجِنْس): الانفعالات والتصرفات الخاصة بالشهوة الجنسية وبإشباعها، وتُطلق كلمة الجِنْس على ماله علاقة بالوظائف والاعضاء التناسلية وجنسي،

(١) غازي حنون خلف ،" المثلية الجنسية الطوعية في الشريعة الاسلامية والقانون العراقي دراسة مقارنة"، *مجلة دراسات البصرة*، السنة الرابعة عشرة / العدد (٣١)، (٢٠١٩): ص٢٤٠.

(٢) سورة الشعراء، الآية (١٧٦-١٧٧).

(٣) سورة الأعراف، الاية (٧٩-٨٠).

(٤) مكتبة الشروق الدولية، *مجمع اللغة العربية*، (جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٤)، ص ٨٥٣ ، *المنجد في اللغة العربية المعاصرة* ، (بيروت، لبنان: دار المشرق، دون سنة نشر)، ص ١٣١٨.

خاص بالاتصال و التزاوج، ويُقال علاقة جنسية، لذات جنسية[١]، ومثلية جنسية تعني ظاهرة المثليين والمثليات، أن الشخص يعشق ويمارس الجنس مع شخص من نفس الجنس (رجل مع رجل وامرأة مع امرأة).

أما في الغرب: فتسمية هذه الفاحشة الشاذة هي: " Homosexuality" وهي كلمة من مقطعين: (Homo) وتعني المماثلة، و(Sexuality) تعني النشاط الجنسي، فيكون معنى ومصطلح Homosexuality هو: "مثلي الجنس" أو "المثلية الجنسية".. وتم نحت هذا المصطلح في القرن التاسع عشر تقريباً. ولعل أول مَن حاول تجميل مصطلح الشذوذ، ونقله من "السدومية" وقوانينها التي كانت تُجرم هذا الفعل في أوروبا إلى معاني تجميلية بريئة طبيعية هو الشاذ الملحد (كارال أولريتش ١٨٢٥- ١٨٩٥)، ووضع له تعريفات جديدة مستندة على أساطير يونانية![٢]

كما يفضلون استخدام تعبير Same-Sex Marriage واختصاره "SSM" الزواج من نفس الجنس"، للتعبير عن علاقة زواج طبيعية، وتكوين أسرة، والسماح بالتبني، وتأجير الأرحام، والأمومة البيولوجية... إلخ، ويؤكدون على ترسيخ وتطبيع مصطلحي "الهوية الجندرية" ، والتوجه الجنسي (Gender Identity & Sexual Orientation) ،بصورة أساسية لأنها ستكون جوهر تطبيع الشذوذ، واختصار كل أركانه ومبرراته وفلسفته.. كما سنبُين ذلك لاحقا.

ومن ثم أصبحت" **المثلية الجنسية** "تعبيرا بريئا مجردا من كل حمولته الدينية والأخلاقية، ولذا يحرص الغرب من مناصري هذه الظاهرة أشد الحرص على التمسك بهذا المصطلح تمسكا شديداً، ويقيمون حربا لا هوادة فيها على من يستخدم مصطلحات أخرى مثل" :الشذوذ "أو الإشارة إلى "قوم لوط"، ويعتبرون ذلك إهانة قبيحة، وإدانة لأصحاب الميول الجنسية الشاذة، ويشددون على ذلك في كافة الأوراق العلمية، والأبحاث، والمؤتمرات، واللقاءات الحوارية، حتى يتم التطبيع منذ الخطوة الأولى، وفي بلادنا يسُمون أنفسهم" مجتمع الميم" حيث ميم تعني" مثلي الجنس".[٣]

وبالتالي يمكن تعريف المثلية الجنسية بأنها :"انجذاب الإنسان إلى أشخاص من نفس نوعه انجذابًا جنسيًا لإشباع ميوله العاطفية، أو غريزته الجنسية أو كلاهما".

هذه الظاهرة لا تقتصر على جيل معين، أو طبقة اجتماعية، أو خلفية دينية، أو مستوى ثقافي معين، وقد ظلت ممارسة المثلية الجنسية في دول عديدة تعرض صاحبها الى طائلة العقاب القانوني حتى السبعينات من الالفية الماضية، ولا تزال غالبية المجتمعات الغربية تعارض هذا الظاهرة بشكل أو بآخر، أو على الاقل لا تنظر اليها بعين الرضى، ولكن أصبح تقبل ظاهرة المثلية الجنسية أكثر

(١) محمد بن أبي بكر الرازي، *مختار الصحاح*، (بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، ١٩٨١)، ص١١٣.
(٢) المثلية الجنسية الرضائية بين التجريم والعقاب.
(٣) المثلية الجنسية بين الإسلام والعلمانية.

انفتاحاً، و أصبح من العادي افتتاح نواد وحانات ومراقص خاصة بالمثليين والمثليات[١] ، وقد تُعتبر المثلية هويّة يشعر بها الإنسان بناءً على هذه الميول والتصرفات المصاحبة لها، بالإضافة إلى الشعور بأنه جزء من جماعة تشاركه هذه الميول[٢].

وفي سياق هذا البحث ارتأينا بيان مفهوم الهوية الجندرية: اختراع ما يسمى "الهوية الجندرية" هو من أخطر الأساليب في تطبيع هذه الفاحشة الشاذة، بل لا نبالغ إذا قلنا: إنها أخطرها على الإطلاق، لأنها محاولة لفلسفة وعقلنة الشذوذ بطريقة لا تخطر على بال قوم لوط أنفسهم، وكلمة (Gender) تعني "النوع الجنسي" بمعنى: إن تحديد هوية نوع الإنسان، متروك للإنسان ذاته، ويعتبر هذا التحديد طبقا لهذه الفلسفة من أصول الحرية سواء أكانت من منظور ليبرالي أو منظور يساري راديكالي، ويرتبط بموضوع "الهوية الجندرية"، موضوع لصيق به، وهو التوجه أو الميل الجنسي " Sexual Orientation" وهو: إن الإنسان هو الذي يحدد لنفسه ما يشاء من الميول الجنسية، فيصبح تحديد "نوعك الجنسي" لا علاقة له بالخلقة التي خلقك الله "ﷻ" عليها ذكرا أو أنثى، إنما هو اختيار ذاتي، ويصبح تحديد "الميول الجنسية" لا علاقة له ابتداء بطبيعة الخلقة أن يميل الذكر للأنثى، والعكس، إنما هو اختيار ذاتي.. حر.. مطلق تماما من أي قوانين بيولوجية أو فطرية. طبية أو أخلاقية أو دينية.

وهذه الفلسفة تدمر كل تعريف للإنسان، وتفكك كل الثوابت والمفاهيم الفطرية، والدينية، باسم العلم، والدراسات، والأبحاث، ولذلك نجد القوانين والتشريعات، والمؤتمرات، والأبحاث، وتوصيات حقوق الإنسان دوما ما تستخدم مصطلحي:(Gender Identity & Sexual Orientation)، للإشارة والإقرار إلى "الحرية المطلقة" في تحديد ذلك!

وهذا هو جوهر فلسفة الهوية الجندرية، وهي في جوهرها قائمة على مبادئ "الثورة الجنسيةوالإباحية والإلحاد"، وكل هذا الدجل باسم "العلم، والبحث العلمي"، وأخطر ما حصل في هذه الثورة هي مأسستها علميا، وإلباسها ثوب العلم، لا الهوى، ولا الشهوة.

وصاغت المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٤ برعاية حزب العمال البريطاني الديمقراطي الاشتراكي التقدمي قانون الجندر المعروف ب " Gender Recognition Act"، للسماح بتغيير الجنس حسب الأهواء، ووسعت صلاحياته في عام ٢٠١٧ لإلغاء الطابع الطبي عنه، للتأكيد على مبدأ التحديد الذاتي للهوية.

وفي تبرير وفلسفة أفعالهم، فإنهم يعتمدون اعتمادا كليا على "فلسفة الجندر" ويرددون أبجدياتها بصورة جماعية.

---

(١) د.هند عقيل الميزر، "(الجنسية المثلية) العوامل والاثار"، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية*، العدد الرابع والثالثون، جامعة حلوان، (٢٠١٣): ص.2442

https://web.archive.org 5 /

/http://www.courts.ca.gov/documents/Amer_Psychological_Assn_Amicus_Curiae_Brief.pdf

ثانياً: أنواع الحقوق التي يطالب بها المثليين

تعريف حقوق المثليين:- ونلاحظ عدم وجود تعريف يبين فيه حقوق المثليين الا انه يمكن ان نعرفه بشكل مبسط :وهو الاعتراف ببعض الحقوق لمثلي الجنس اسوة مايتمتع به الازواج (ذكر وانثى) في المجتمع تمهيدا لجعلهم حالة واقعية تتقبلها المجتمعات والشعوب

يطالب مجتمع الميم "الشذوذ" أن يعُامل على النحو التالي، وأن يكون داعموهم على هذا النحو:

١-الاستماع، وفيه عدم الحكم عليهم، وعدم الاعتراض عليهم، وانفتاح العقل لهم، والاهتمام الحقيقي بهم، والشعور بالراحة معهم، وحفظ أسرارهم، ومشاركتهم بدون خوف، وجعلهم يكونون كما هم بدون تصنع.

٢- التشجيع، وفيه البحث وتكوين التجمعات، وأن يكونوا بأمان.

٣ – الثقة، الإيمان بالاختلافات، واعتبارهم أصدقاء، ودعمهم.

٤ – العطف، الحساسية تجاه مشاعرهم، والإجابة بعد الاستماع إليهم، وإعطائهم الوقت الكافي، والتعبير عن حبهم بدون تحفظ، أو تخوف.

٥- الإلهام: الوقوف إلى جانب ما يؤمنون به، وتعليم الآخرين دعمهم وحبهم، وإعطائهم الأمل، واحترام خصوصيتهم.

٦ -نشر قضيتهم: العمل الدعوي من طرف غير المثليين، يساهم أكثر في مساعدتهم، وإيصال صوت الأقلية بدون تشويه، ومن يروج لهذه المطالب فإنه يعتبر من أفضل حلفائهم.

والجمعية الأمريكية لعلم النفس تؤكد الفلسفة الجندرية بصورة كاملة، وتامة، فهذه هي تعريفاتها لـ"الهوية الجندرية" Gender Identity إحساس المرء بنفسه كذكر أو أنثى أو متحول جنسياً. "التعبير الجندري" Gender Expressionالطريقة التي يتصرف بها الشخص لتوصيل النوع الاجتماعي داخل ثقافة معينة، على سبيل المثال، من حيث الملابس وأنماط الاتصال والاهتمامات.

"الميول الجنسية" Sexual Orientations" الميل إلى جنس أولئك الذين ينجذبون إليهم جنسياً ورومانسياً. تضمنت فئات الميول الجنسية عادةً الانجذاب إلى أفراد من جنس المرء (رجال مثليون أو مثليات)، وجذب أفراد من الجنس الآخر (من جنسين مختلفين)، وجذب أفراد من (كلا الجنسين) ثنائيي الجنس[١].

وفي عام ٢٠٠٢ أظهر استطلاع لمركز بيو للأبحاث، أن الأغلبية في كل دولة أوروبية غربية قالت أنه يجب على المجتمع أن يتقبل المثلية الجنسية، في حين خالفهم الرأي معظم الروس والبولنديين والأوكرانيين. وفقًا لاستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة استطلاع الرأي غالوب أوروبا في عام ٢٠٠٣، فإن النساء

(١) وهذه الجمعية من أكبر اتحادات العلاجات النفسية في العالم، إن لم يكن أكبرها على الإطلاق، ويضم في عضويته أكثر من (١٢١,٠٠٠) ألف عضو وخبير، وذات سمعة دولية عالمية نقلا عن : احمد طه، *المثلية الجنسية بين الإسلام والعلمانية*، (مصر: مدونة امتي، ٢٠٢١)، ص ٤٧.

والأجيال الشابة والمتعلمين تعليماً عالياً يدعمون على الأرجح زواج المثليين وحقوق تبني المثليين للأطفال أكثر من الديموغرافيات الأخرى.[١]

تعد قارة أوروبا كغيرها من قارات العالم الأخرى قد اقرت في قوانين بلدانها حقوقا للمثليين والمثليات ومن هذه الحقوق التي شرعت لهم حق زواج المثليين؛ كما أقرت بلدان أوربية آخرى حق تكوين الاتحادات المدنية أو غيرها من الأشكال وكذلك حق الاعتراف المحدود بالشركاء المثليين وكذلك حق التبني وأيضا حق اداء الخدمة العسكرية. وتعتبر أكبر ثلاث دول أوروبية من حيث المساواة لمجتمع المثليين في أوروبا وفقا للفرع الأوروبي للمؤسسة الدولية للمثليين والمثليات ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيا وثنائيي الجنس هي: مالطا، بلجيكا والنرويج.

بالإضافة إلى ذلك، تعترف بعض الدول الاوربية ومنها أرمينيا وإستونيا بزواج المثليين شريطة ان يكون قد تم عقده في بلدان أخرى تسمح به ولكنها لا تعقده على أراضيها.

بينما توجد عدة دول أوروبية لا تعترف بأي شكل من أشكال من الناحية القانونية بالعلاقات المثلية. حيث نلاحظ عند بعض دساتير الدول الاوربية ومنها روسيا البيضاء وارمينيا وبلغاريا بأنه يعرّف الزواج بأنه اتحاد بين رجل وامرأة فقط وبالتالي تكون رافضة لحالة المثلية الجنسية التي تبيح زواج المثليين.

كما اجازت بعض الدول الاوربية حقا اخر للمثليين الا وهو (حق التبني) حيث شرعت دولا ومنها فرنسا في أيار/مايو ٢٠١٣، أقرت زواج المثليين، حيث وقع الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند قانونًا يجيز الزواج والتبني للأزواج المثليين.

وكذلك في يوم ١٤ أبريل عام ٢٠١٤، صوت البرلمان المالطي لصالح «قانون الاتحاد المدني» الذي يعترف بالشركاء المثليين ويسمح لهم بتبني الأطفال. في ١٨ يونيو ٢٠١٤، وافق برلمان لوكسمبورغ على مشروع قانون لتشريع زواج المثليين في لوكسمبورغ وتشريع تبني المثليين للأطفال. في حين نلاحظ ان البرلمان الكرواتي، قد أصدر في ١٥ يوليو ٢٠١٤ قانون شراكة الحياة الذي يمنح الشركاء المثليين جميع الحقوق التي يتمتع بها الأزواج المغايرون، باستثناء التبني .

I.ب. المطلب الثاني

تمييز ظاهرة المثليين عما يتشابه معها واسباب انتشار هذه الظاهرة

من أجل تحديد أنواع المثلية الجنسية وعوامل انتشارها، سنعمل على تقسيم هذا المطلب على الى شقين، في الأول تمييز ظاهرة المثليين عما يتشابه معها، وفي الثاني نوضح أهم الاسباب التي تُسهم في انتشار ظاهرة المثلية الجنسية.

(6) https://web.archive.org /web/20070208024705/http://www.ilga-europe.org/europe/issues/marriage_and_partnership/public_opinion_and_same_sex_unions_2003

أولاً: تمييز ظاهرة المثلية الجنسية عما يتشابه معها

من أجل تمييز ظاهرة المثلية الجنسية عما يتشابه معها من الظواهر الجنسية الشاذة الاخرى ، فقد يرد في ذهن القارئ ويلتبس عليه بعض المفردات والمسميات التي تشابه ظاهرة المثلية الجنسية ؛ فعلى سبيل المثال هناك من يرى أن المثلية الجنسية هي أسم من اسماء اللواط[١] ، وهذا الكلام محل نظر لأن المثلية الجنسية مفهومها اشمل واوسع من اللواط، كون مفهومه يشمل أيضاً السحاق فضلاً عن اللواط، وبذلك نصل الى نتيجة أن اللواط هو نوع من أنواع المثلية الجنسية وليس العكس وبذلك سوف نتناول حالتين ونميز بينهم الاولى المثلية الجنسية عن الشذوذ الجنسي ، والثانية المثلية الجنسية عن الخنوثة .

١- تمييز المثلية الجنسية عن الشذوذ الجنسي

يعرف الشذوذ الجنسي بانه كل انحراف عن المسار الطبيعي في اشباع الغريزة بمختلف أنواعها، فإن من يمارس الجنس بغير وضعه الطبيعي يُعدُّ شاذ جنسياً، ومن يأكل بغير الطريقة الطبيعية هو شاذ في طعامه[٢] .. وهكذا ،أو هو(حالة تتميز بتجنب العلاقات وهكذا التناسلية الجنسية الغيرية مع الراشد البشري، مع استعمال متكرر وضروري، لمتنفسات أو مواضيع أو اشخاص آخرين للإشباع الجنسي، وهو غالباً ما يترافق مع مقدار كبير من القلق والخجل والذنب، وبمقدار قليل من الحرية والمرونة والمتعة المتبادلة والاختيار الشعوري)[٣]. وبالتالي فأن حالة الشذوذ الجنسي أشباع لرغبات شهوانية خارجة عن نطاق الطبيعة البشرية والمثل الاجتماعية ، وهي تندرج تحت عنوان ممارسة شاذة بين كائن حي ومايماثلة من ذات النوع ، أو ممارستها مع مجموعة من الافراد تحضر الممارسة الجنسية معهم أما بسبب الدين أو الاعراف الاجتماعية الي تنبذ مثل تلك الممارسات الشاذة مثالها كبار السن أو الاطفال أو الحيوانات وحتى الموتى ؛ وبالنتيجة، فإن الشخص الشاذ جنسياً هو الذي يجد متعة جنسية بعيداً عن عملية الوقاع الطبيعية بين الذكر والأنثى[٤] .

ومحصلة حديثنا نستنتج أن المثلية الجنسية ماهي الآ نطاقاً ضيقاً وصورة من صور الشذوذ الجنسي وليس العكس ؛ وهذا الأمر خلاف رأي من يذهب إلى

---

(١) محمد بن أحمد الحمد، *الجريمة الخلقية(عمل قوم لوط، الاضرار وسبل الوقاية والعلاج)*، ط١، (السعودية: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص494

(٢) في تفصيلات طبيعة الشذوذ الجنسي وانواعه: محسن محمد عطوي، *الجنس في التصور الاسلامي*، (بيروت، لبنان: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٢هـ)، ص.146-140 .

(٣) د. عبد الرحمن ابراهيم، "الشذوذات الجنسية(قراءة تحليلية)"، *بحث منشور في مجلة شبكة العلوم النفسية العربية*، العدد(٢٠)، (٢٠٠٨): ص ١٣١؛ *المجلة العربية للعلوم النفسية، مجلة فصلية اكاديمية مُختصة تصدرها الكترونياً شبكة العلوم النفسية العربية*؛ متاحة على الموقع:(تاريخ الزيارة ٤/٨/٢٠٢٣) .http://arabpsynet.com)

(٤) التقرير الفقهي، العدد التاسع والعاشر، مركز ابن ادريس الحلي، ٢٠٠٩، ص٥؛ متاح على الموقع:(تاريخ الزيارة٤/٨/٢٠٢٣)www.ibnidrees.com

أن مصطلح الشذوذ الجنسي جرى استبداله في الغرب بالمثلية الجنسية [١]، نلاحظ إن هذه العبارة تناقض مابيناه مسبقاً من أن المثلية الجنسية ماهي الاجزء أوصورة من صورالشذوذ الجنسي اذ لايمكن أن يحل الجزء مكان الكل، فهما مختلفان من حيث المحل والنطاق.

٢- تمييز المثلية الجنسية عن الخنوثة

يمكن ان نعرف (الخنوثة أو ثنائية الجنس) أو ما تُسمى باضطراب الهوية الجنسية، هي حالة وجود الأعضاء التناسلية الذكرية والأنثوية معاً، والصفات الخاصة بكلا الجنسين في شخص واحد، بمعنى حالة الشخص الذي ولد بجنس وسط، أي بين ما يُعدُّ معياراً للذكورة والأنوثة [٢]، فالخنثى شخص شاذ التكوين، إذ لا يُعرف ما إذا كان ذكراً أم أنثى؛ وبالنتيجة، يبقى أمر تحديد جنسه متردداً بين الذكورة والانوثة، وقد يستمر هذا التردد طيلة فترة حياته[٣] والخنثى نوعان، خنثى مُشكّل وخنثى عادي، فالنوع الأول يُسمى الخنوثة الحقيقية ، ويعني أن يكون للشخص جهازاً تناسلياً ذكرياً كاملاً وجهازاً أنثوياً كاملاً؛ وهذه الحالة نادرة الوقوع على أرض الواقع، إذ تحتاج إلى تداخل طبي جراحي تحديد جنس الانسان، من خلال الإبقاء على جهاز تناسلي واحد، وسواء كان ذكرياً أم انثوياً وحسب رغبة الشخص.

أما الخنثى العادي(الخنوثة الكاذبة) ، وهي النوع الأكثر شيوعاً من الخنوثة، وتتحقق عندما يولد الصغير وتبدو أعضاؤه التناسلية الخارجية شبيهة بالأعضاء التناسلية للجنس الآخر، فيُسمى بأسم أنثى إذا كان ذكراً، ويلبس ملابس الاناث، ويتم التعامل معه على أنه أنثى؛ ويستمر هذا الوضع حتى بلوغه، إذ تظهر عليه علامات الرجولة، كخشونة الصوت وظهور الشعر على مختلف انحاء جسمه وما شاكل ذلك؛ وهذا النوع من الخنوثة لا يحتاج إلى تداخل علاجي بقدر أن يتم تصحيح وضع هذا الشاب من خلال تغيير اسمه وجنسه في بطاقة الاحوال المدنية[٤].

نستخلص مما تقدم، بأن الخنوثة هي شذوذ خلقي، نتيجة ازدواج في الاعضاء التناسلية الذكرية مع الانثوية، على نقيض المثلية الجنسية التي تتمثل بميل جنسي للجنس المماثل مع الاحتفاظ بوحدة الاعضاء التناسلية، وخلوها من الشذوذ الخلقي سواء الذكرية أم الانثوية؛ وبالنتيجة، فإن الخنوثة هي شذوذ خلقي، بينما المثلية الجنسية هي شذوذ نفسي وميل وهوى نحو الجنس ذاته.

---

(١) د. نهى القاطرجي، "الأسرة في أدبيات الأمم المتحدة"، مقال متاح على الموقع (تاريخ الزيارة٥/٨/٢٠٢٣ http://b7oth.com/wp -content/uploads/2015/06 .

(٢) موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة:(تاريخ الزيارة٧/٨/٢٠٢٣) ihttps://ar.wikipedia.org/wik

(٣) أسامة رمضان الغمري، *الجرائم الجنسية والحمل و الإجهاض من الواجهة الطبية الشرعية، دراسة استطلاعية* ، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٥)، ص ٥٩.

(٤) د. محمد علي البار، *خلق الانسان بين الطب والقرآن*، ط٨، (جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١) ص ٤٩٤ -٥٠٥.

ثانياً: اسباب انتشار ظاهرة المثلية الجنسية

تُسهم العديد من العوامل في انتشار ظاهرة المثلية الجنسية في المجتمع، وزيادة نسبة المجاهر ة بها على مرأى ومسمع من الكافة، شأنها شأن أية ظاهرة اجرامية أخرى، تخرق التقاليد والنواميس والأعراف والقواعد الأخلاقية والدينية والقانونية المنظمة للمجتمع، ولكن قدر تعلق الأمر بموضوع البحث، سنعمل على التركيز على أهم العوامل الأساسية، سنقسمها إلى عوامل دولية وأخرى محلية. انتشار هذه الظاهرة؛ واستناداً إلى معيار الوسط الذي يعيش فيه الشخص محل المثلية الجنسية سنقسمه الى اولا عوامل محلية وثانيا عوامل دولية.

١- أسباب الدولية

وتُسهم هذه العوامل بنشر المثلية الجنسية تحت مظلة حقوق الانسان ومدعاة ضرورة احترام الحقوق الجنسية لمثليي الجنس، وتتمثل هذه العوامل بتعاظم دور المنظمات الدولية الرسمية، فضلاً عن الدعم الدولي غير الرسمي الداعم لمثليي الجنس، وسواء أكان ذلك بشكل مباشر، أم غير مباشر، إذ بدأ الاهتمام الدولي بشكل رسمي منذ (١٩٥١/٧/٢٨)، عندما أقرت الأمم المتحدة، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، و الزمت الدول الاعضاء بضرورة توفير الحماية لهذا النوع من البشر، إذ جاء في المادة(١) الفقرة ثانيا / أ تعريف اللاجئ(كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني/ يناير،١٩٥١ وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف ....)[١].

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح زواج المثليين مسموح به قانوناً في جميع الولايات المتحدة مُنذ(٢٦) حزيران(٢٠١٥)، وهي بذلك تكون الدولة الثامنة عشرة التي تسمح بزواج المثليين، وذلك بعد قرار اتخذته المحكمة العليا للولايات المتحدة، إذ قضت بأن دستور الولايات المتحدة يتطلب من جميع الولايات الاعتراف بالزواج بصرف النظر عن جنس الشركاء[٢].

ومن أهم المؤتمرات الدولية التي تناولت قضية المثلية الجنسية، مؤتمر القاهرة الذي عقد في عام (١٩٩٤)، إذ حفلت وثائقه الاساسية بمصطلحات خطيرة المعنى، منها على ، ومصطلح المتحدين أو المتعايشين ؛ بعد دراسة استطلاعية ذلك تلاه مؤتمر (بكين) الذي عقد عام (١٩٩٥)، إذ تميز بالتظاهرة الحاشدة لأكثر من(٧٠٠٠) امرأة، مناديات بالحقوق الجنسية للسحاقيات والشواذ؛ وفي شهر

(١) تم اعتماد هذه الاتفاقية يوم (٢٨) تموز(١٩٥١) من مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد، بمقتضى قرارها رقم ٤٢٩(د-٥) المؤرخ في(١٤) كانون الأول(١٩٥٠)، تاريخ بدء النفاذ في ٢٢ نيسان ١٩٥٤

(٢) موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة: (تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٧) hptts://ar wikipedia: org/wiki

كانون الأول من عام(٢٠٠٨)، وقّعت(٦٦) دولة، بياناً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، برفع العقوبات المفروضة بحق المثلية الجنسية من قوانينها العقابية[١].

٢- العوامل المحلية

وتتمثل هذه العوامل بجملة مؤثرات أساسية، يأتي في مقدمتها ، الاسرة : وهي المؤسسة الأولى التي يتلقى منها الانسان في سني حياته المبكرة خبراته وتجاربه، ويتعلم منها التمييز بين ما هو صواب وخطأ، ويتلقى منها التقاليد والاعراف والقواعد الاخلاقية والدينية والقانونية، وكيفية احترامها ومراعاتها في سلوكه تجاه الآخرين؛ وبالنتيجة تلعب الأسرة دوراً مباشراً في تكوين شخصية الفرد وتنمية ملكاته الذهنية والعقلية وتوجيه سلوكه؛ فالإنسان يولد مزوداً بأنواع متعددة من الاستعدادات الجسمية والعصبية والنفسية، منها الدوافع الفطرية والذكاء والمواهب الخاصة، واستعدادات مزاجية معينة منها درجة الحساسية والتحمل والصلادة تجاه المواقف الخارجية؛ فالوراثة تقدم المادة الخام من شخصية الانسان، والمجتمع يقدم التقاليد والاعراف والقواعد الاخلاقية والدينية والقانونية، والأسرة هي سلاح المجتمع في تطويع شخصية الانسان بما يتقارب مع النموذج الذي يرتضيه ذلك المجتمع؛ وبالنتيجة، فإن المستوى الاخلاقي للأسرة ومدى انسجامها، وما إذا كانت مفككة أو متماسكة، يمثل عاملاً قوياً في التأثير في النمو النفسي والاخلاقي للأبناء، ومدى احترامهم للقواعد الاخلاقية والدينية والقانونية للمجتمع .[٢]

واستتباعاً لذلك، يمكن أن يكون لغياب دور الأسرة أو تقصيرها في هذا الدور، تأثير قوي على تكوين الشخصية الاجرامية للطفل- كالتفكك الاسري، أو غياب احد الوالدين، أو انفصال الطفل عن أمه لأسباب قاهرة،- تكون له آثار سلبية قد تدفع به إلى الانحراف أو الشذوذ عن الطريق السوي، أو إلى الجريمة؛ وقد يتخذ التقصير في دور الاسرة صورة أخرى، تتمثل في الاسراف في الحنان والتدليل الزائد للطفل، الأمر الذي يجعل جميع طلباته مُجابة بصرف النظر عن طبيعتها، وبالنتيجة، خلق شخصية ضعيفة مترددة مُدلّلة أكثر ميوعة من سواها؛ أو قد يكون الأثر نفسه، ولكن بالقسوة والغلظة في التعامل مع و الطفل حرمانه من متطلباته الاساسية [٣] .

وتأسيساً على ما تقدم، فقد ينعكس أثر الأسرة في كيفية تعامل الفرد مع الآخرين، وخلق منه شخصية انتقائية، أو انطوائية، تكون فريسة سهلة للممارسات المثلية الجنسية الشاذة، إذ تجاهد في اشباع رغباتها الجنسية بعيداً عن قنواتها الطبيعية.

---

(١) د. نهى عدنان القاطرجي، *الغزو الناعم(دراسات حول أثر العولمة على المرأة والأسرة والمجتمع)*، الدراسة العاشرة ظاهرة الشذوذ في العالم العربي(الأسباب والنتائج وآليات الحل)، ط١ دار(إي- كتب)، (لندن: ٢٠١٨)، ص ٢٤٩ -٢٥٠.

(٢) د. واثبة داود السعدي، الأسس النظرية لعلمي الإجرام والسياسة الجنائية، ساهمت جامعة بغداد في طبعه، دون سنة طبع، ص ٨٣ و ٨٤؛ موريس شربل، المرجع السابق، ص١١٢ .

(٣) د. فتوح عبد الله الشاذلي، *أساسيات علم الاجرام والعقاب*، (بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩)، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

أما وسائل الاعلام فتتمثل بصورة رئيسية بالإعلام المرئي والشبكة العنكبوتية، من خلال النشر والتواصل في مواقع التواصل الاجتماعي، إذ يقوم الاعلام بدور رئيس في الترويج للمثلية الجنسية الطوعية في المجتمع العربي، ودفع المتلقي إلى تقبل فكرة ممارستها؛ مصوراً أياها للجمهور، بأنها حالة طبيعية عامة، لا تتعدى كونها حباً، كأي حب آخر بين الجنسين؛ وقد بدأ اهتمام الاعلام العربي بموضوع المثلية الجنسية من أجل تغيير ثقافة الشعوب العربية وعقائدها؛ ويؤكد المختصون في المجال الاعلامي العربي، أن الخطير في الأمر، هو أن هذا الاهتمام الإعلامي مدروس ومُمنهج، ويعود بشكل رئيس إلى سياسة تنفيذ برامج الأمم المتحدة، وعلى رأسها مؤتمر(بكين)، والتقارير الصادرة من هيئة حقو ق الإنسان وحريات الأديان في كل من أمريكا وأوربا، التي تطالب بحماية الشواذ في الدول العربية[١].

ومن الجدير بالذكر، أن العديد من الدول العربية والإسلامية ترفض هذ التو جه، الأمر الذي يعرّضها إلى ضغوطات، من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وسائر الدول الغربية الأخرى، قد تصل في بعض الأحوال إلى قطع المساعدات والمعونات المالية لهذه الدول، أو اتخاذ مواقف وتدابير تضر بمصالحها الدولية، نتيجة رفضا تبني هذا التوجه[٢].

II. المبحث الثاني

الموقف الدولي من حقوق المثلية الجنسية

إن المثلية الجنسية التي كانت المجتمعات والدول تواجهها بالرفض والإقصاء باتت تحظى بدعم ومساندة المنظمات الدولية العالمية وكثير من الدول الكبرى، بالإضافة الى ذلك حظيت المثلية الجنسية بدعم التشريع الدولي متمثل بالمؤتمرات والاتفاقيات الدولية وفي هذا المبحث بيان لأوجه الدعم وآثارها.

II.أ. المطلب الأول

الدعم الدولي لحقوق المثلية الجنسية

أولاً: المؤتمرات الدولية الداعمة لحقوق المثلية الجنسية

بدأت المنظمات الدولية الداعمة للمثلية الجنسية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، بعقد مؤتمرات وطرح اتفاقيات أرادت ان تجذر بها ظاهرة المثلية

---

(١) لتفاصيل اكثر ينظر: مصطفى أبو عمشة، "الشذوذ الجنسي(فضائيات تمرر الخبث وتتبارى في صناعة العُري)"، مقال منشور بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١١ في صحيفة (الوسيط) الإلكترونية، الصادرة عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، متاح على الموقع: (تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٨/٧)
. https://www.al-madina.com/article/113300

(٢) كما حصل بالنسبة إلى (أوغندا)،عندما قررت كل من، هولندا والدنمارك والنرويج والاتحاد الأوربي، ايقاف مساعدتها لهذا البلد، بسبب إقراره قانوناً يُعاقب على المثلية الجنسية؛ ومن الدول العربية الرافضة لهذا التوجه أيضاً، كل من الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، في تفصيلات ذلك: "الجزائر ترفض قرار الأمم المتحدة للسماح بالشذوذ الجنسي"، مقال منشور في صحيفة (البلاد) الإلكترونية في عددها الصادر في ٢٤/٧/٢٠١٥، متاح على الموقع:(تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٨/٧)
l?id=20404-http://www.elbilad.net/article/detai

الجنسية، ساعية لأخذ موافقة لأكبر عدد ممكن من الدول وامضائها للقرارات التي تريد الخروج بعا، أما الدول التي لا تريد الموافقة على تلك القرارات، فهناك عدة طرق يمكن اتخاذها للضغط عليها من اجل ارغامها على التعامل مع هذا التحول الجديد، واليك الان نظرة سريعة لاهم المؤتمرات والاتفاقيات بهذا الخصوص ثم نبين موقف المنظمات الدولية من هذه الظاهرة.

اولاً: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ٥ - ١٣ سبتمبر ١٩٩٤، القاهرة، مصر:

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أكبر مؤتمر حكومي دولي معني بالسكان والتنمية على الإطلاق عقد تحت رعاية الأمم المتحدة[١]، تم فيه اعتماد برنامج عمل جديد كدليل للعمل الوطني والدولي في مجال السكان والتنمية على مدى السنوات العشرين القادمة .

وقد حوت الوثيقة ستة عشر فصلا، وكانت المراة أسمي أهدافه، ونال الجنس القسط الأكبر من البنود على حساب التنمية. اكد المؤتمر في المبدأ التاسع من الفصل الثاني على" الاسرة هي وحدة المجتمع الأساسية، ومن ثم ينبغي تعزيزها ومن حقها الحصول على الحماية والدعم الشاملين، وتوجد اشكال مختلفة للاسرة تبعا لاختلاف النظم الثقافية والساسية والاجتماعية على قدم المساواة..."[٢]، وجاء في البند الأول من الفصل الخامس" في حين توجد اشكال شتى للاسرة في مختلف النظم الاجتماعية والثافية والسياسية، وقد اثرت عمليات التغيير الديمغرافي الاجتماعي -الاقتصادي السريع ....على أنماط تكوين الاسرة والحياة الاسرية، فأحدثت تغييرا كبيرا في تكوين الاسرة وهياكلها، اما الأفكار التقليدية للتقسيم على أساس الجنس للمهام الابوية والمهام المنزلية والمشاركة في القوة العاملة بأجر فلاتعكس الحقائق والتطلعات الراهنة". كما نص المبدأ التاسع من الفصل السابق على" ينبغي ان تصوغ الحكومات سياسات تراعي مصلحة الاسرة.... بغية إيجاد بئية داعمة للاسرة، على ان تؤخذ في الاعتبار مختلف اشكالها ومهامها"[٣].

كل البنود المشار اليها تحمل تفسيرا واحدا هو "الترخيص بارتباط اشخاص من الجنس الواحد"، وكان ذلك سببا لتحفظ دول إسلامية وأخرى كاثوليكية، لعدم تماشي تلك الالتزامات مع التعاليم الدينية، فضلا عن اختلافها مع الدساتير والقوانين الداخلية وقيمها وثقافتها ومن تلك الدول:دول أمريكا اللاتينية، العراق، الأردن، موريتانيا، سوريا، ليبيا ، جيبوتي، الارجنتين، الاكوادور، مصر، غواتيمالا

هذا المؤتمر جاء من اجل بناء مجتمع يسوده الجنس بشكل محمي ومقنن وبلا قيود، وذلك على حساب تعاليم الدين السماوية، وهوما فسح المجال للمثليين

(١) حيث شاركت فيه ١٧٩ حكومة وحوالي ١١٠٠٠ مشارك مسجل من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. حيث كان الاهتمام والمشاركة من جانب المجتمع المدني غير مسبوق https://www.un.org/ .

(٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة ٥-١٣/ليلول-سبتمبر/١٩٩٤، منشورات الأمم المتحدة، الوثيقة:A/CONF.171/13/Rev.1، https://documents-dds-ny.un.org/

(٣) المصدر نفسه.

بالمطالبة بحقوقهم، وسن نوع جديد من الزواج بين متماثلي الجنس، وظهور اسر لا نمطية تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة. وباسم تنظيم الاسرة التي تعد وسيلة لتحقيق التنمية، والجديد هو اقامة هذه المؤتمرات في الدول العربية الإسلامية، وهذا بلا شك يكشف عن هدف غير معلن هو انشاء مجتمعات بلا قيود يسودها الجنس، ناهيك عن عولمة نمط الاسر الغربية.

ثانياً: مؤتمر بكين ١٩٩٥

عقد هذا المؤتمر تحت عنوان: "المساواة والتنمية والسلم"، وهو المؤتمر الرابع للمرآة والذي عقد في بكين، عقد تحت رعاية الأمم المتحدة وانتهت إلى الشكل النهائي للمرجعية الجديدة والبديلة التي يُراد فرضها على العالم والتي تهدف بكلمة واحدة إلى "عولمة المرأة". وتعتبر جميع المؤتمرات السابقة إرهاصات حقيقية لما يصبون إليه من رسم أيدلوجية موحّدة للمرأة في جميع أنحاء العالم(١).

أبرز دعوات مؤتمر بكين: بعد العودة إلى نص الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين، يلاحظ انها تدعو إلى أفكار متعددة وتتضمن فرض فكرة حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية (من ذكر إلى أنثى ومن أنثى إلى ذكر أو أن يختار أن يكون بينهما؛ لأن الوثيقة تقرّ الاعتراف بالشواذ) ولك أن تتخيل ما يتبع ذلك من تغيير في الأدوار المترتبة على الفرد، ومن ثَمَّ الاعتراف رسمياً بالشواذ والمخنثين، والمطالبة بإدراج حقوقهم الانحرافية ضمن حقوق الإنسان، ومنها حقهم في الزواج وتكوين أسر، والحصول على أطفال بالتبني أو تأجير البطون.(٢)

وتطالب الوثيقة بحق المرأة والفتاة في التمتع بحرية جنسية آمنة مع من تشاء وفي أي سن تشاء، وليس بالضرورة في إطار الزواج الشرعي، مع تقرير الإباحية الجنسية، وإلزام جميع الدول بالموافقة على ذلك، مع المطالبة بسن القوانين التي يُعاقب بها كل من يعترض على هذه الحرية، حتى ولو كان المعترض أحد الوالدين، وهذا استدعى كذلك الدعوة لتقليص ولاية الوالدين وسلطتهما على أبنائهما، حتى ولو كانت تلك الممارسات في داخل البيت الذي تعيش به الأسرة، فللفتاة والفتى أن يرفع الأمر إلى السلطات التي ستلزم بسن قوانين تعالج أمثال هذه الشكاوى، لتكون هذه العلاقات (الآثمة) مأمونة العواقب .

وتطالب الوثيقة الحكومات بالاهتمام بتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للمراهقين ليتمكنوا من معالجة الجانب الجنسي في حياتهم معالجة إيجابية ومسؤولة، وتطالب بحق المراهقات الحوامل في مواصلة التعليم دون إدانة لهذا الحمل السِّفَاح، فالوثيقة تدعو إلى سن قوانين للتعامل مع حمل السّفاح، لتكون وثيقة دخول الحامل

---

(١) كان المؤتمر نقطة تحول مهمة في خطة العمل العالمية للمساواة بين الجنسين .إعلان ومنهاج عمل بيجين ، الذي اعتمده بالإجماع ١٨٩ دولة، خطة عمل لتمكين المرأة والذي يُعتبر الآن وثيقة السياسة العالمية الرئيسية بشأن المساواة بين الجنسين. وقد حددت أهدافًا وإجراءات استراتيجية للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في ١٢ مجال ذات اهتمام بالغ الأهمية، https://www.un.org/ar/conferences/women/beijing1995

(٢) ينظر المواد(٢٩-٣٣)، من الفصل الثاني ، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمراة بيجين، ٣-١٥ أيلول/سبتمبر١٩٩٥، ينظر الوثيقة: A/CONF.177/20/Rev.1

للمستشفى هو كونها حاملاً دون أدنى مساءلة حول حملها بغير زوج، ثم تخيير الفتاة بين رغبتها في الإجهاض، أو إن شاءت أن تبقيه فتلزم سلطات الرعاية الاجتماعية برعايتها، وإن لم ترد تربيته فتدفع به لدور الرعاية.

وبتحليل عبارات الوثيقة الختامية للمؤتمر: يلاحظ انه على الرغم من انه يتكلم عن الاسرة الا انه يستعل عبارة الرجال والنساء بدلا من الزوج والزوجة، ولم يذكر كلمة "الزوج" بل استعمل كلمة أوسع واعم" Partner" وتعني الشريك او الزميل، وهذا بلا شك تأكيد لحق الشواذ في الزواج[١].

ولم ترد كلمة "الوالدين" إلا مصحوبة بعبارة "أو كل من تقع عليه "مسؤولية الأطفال مسؤولية قانونية" في إشارة إلى مختلف أنواع الأسر المثلية (ذكر وذكر أو أنثى وأنثى أو حتى الشواذ)؛ لأن الوثيقة تعترف بهذه الأسر المثلية وتدعو إليها[٢].

يلاحظ مما سبق ان هناك توجها نحو رفض فكرة وجود أدوار وعلاقات جنسية ثابتة نمطية لا تتغير، وهذا لعولمة تبني فكرة النوع الاجتماعي وإقرار بحق الشواذ في تغيير جنسهم، وحقهم بالزواج،

ثالثاً: مؤتمر إسطنبول للمستوطنات البشرية [٣]١٩٩٦: جاء هذا المؤتمر من اجل معالجة موضوعين الأول يتعلق بحق الجميع في المأوى الملائم، والثاني هو التنمية المستدامة للمستوطنات. أن الحديث عن الماوى يقتضي الحديث عن الاسرة كونها الوحدة الأساسية للمجتمع. وجاء في الفصل الثاني من جدول اعمال المؤتمر الفقرة ١٣" ان الاسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع..... وتوجد اشكال مختلفة للاسرة في مختلف النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية ...." . وجاء في الفصل الثالث تحت عنوان الالتزامات في الفقرة ٤٦ /أ " ادماج الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في التشريعات والسياسات والبرامج المتصلة بالمستوطنات البشرية عن طريق التحليل الذي يراعي نوع الجنس" وغيرها من البنود التي يلاحظ من فحواها تؤكد تبني منظمة الأمم المتحدة لما سبق ان تم طرحه في مؤتمر القاهرة ومؤتمر بكين اللذان طرحا فكرة "الجندر" نوع الجنس والاسر غير النمطية" ليضيف عليهما هذا المؤتمر طرح جديد هو حق الاسر غير النمطية في السكن وفي المشاركة الشعبية

---

(١) ينظر المواد (١٥و٣٠و٣٦)، على سبيل المثال، والمادة(١)، من الفصل الأول من تقريرالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمراة بيجين، ٣-١٥ أيلول/سبتمبر١٩٩٥، ينظر الوثيقة: A/CONF.177/20/Rev.1

(٢) لمزيد من التفاصيل: يراجع المواد (٩٥-٩٦)، من الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين، ينظر الوثيقة: A/CONF.177/20/Rev.1

(٣) أُقيم مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية في الفترة من ٣ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٦، في اسطنبول، تركيا. أطلق عليه الأمين العام بطرس بطرس غالي لقب "قمة البلدة والمدينة" ، وكان هدفه معالجة موضوعين رئيسيين يتعلقان بجميع الدول: "السكن الملائم للجميع" و "المستوطنات البشرية القابلة للعيش في عالم متغير. تحضر كامل." بُني الموئل الثاني على نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤. https://www.un.org/ar/conferences/habitat/istanbul١٩٩٦

والالتزام المدني. وبلا شك يعد هذا مكسبا للمثليين، وكيف لا يكون كذلك والداعم لهذا المؤتمر منظمة الأمم المتحدة.

رابعاً: مؤتمر الشباب في البرتغال عام ١٩٩٨: الذي استضافته حكومة البرتغال الدورة الثالثة لمنتدى منظمة الأمم المتحدة العالي للشباب في مدينة براغا، كما استضافت لشبونة المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب الذي عقد في العاصمة البرتغالية لشبونة في الفترة ٨ - ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، كان الهدف منه هو اشراك الشباب في التنمية البشرية من خلال طرح ما يعانيه الشباب من مشاكل وما يواجهونه من تحديات، الا ان منظمي المؤتمر لم يتوانى عن طرح ما يعانيه المثليين من مشاكل وتمييز الاخرين لهم، اذ تم طرح الموضوع في مقدمة خطة العمل حيث جاء فيها" ويعني الشباب من ظواهر كراهية الأجانب والعنصرية، وكراهية ذوي النزعة الجنسية"[١]

لم يهمل أيضا موضوع المثليين في اعلان لشبونة اذ تم طرح مسألة الاشكال المختلفة للأسرة[٢]، كما تم نبذ التمييز القائم على أساس نوع الجنس، والحث على الحماة التامة من العنف الممارس على أساس نوع الجنس، وهذه دلالة على عولمة النمط الغربي للأسرة من خلال عقد مؤتمرات مبطنة وتحت تسميات براقة بهدف تبني أنماط واشكال جديدة للأسرة.

كان هناك مؤتمرات لاحقة ماهي الا جلسات ايضاحية لبنود وتوصيات اتفاقية سيداو ومؤتمر القاهرة، كونهما الإطار العام المؤسس لفكرة النوع الاجتماعي الذي هو مطية الشذوذ الجنسي، وهذا نتيجة مطالبة واستدراج الحكومات والزامها بالمساواة بين الرجل والمرآة، وإلغاء جميع اشكال التمييز ضدها في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الاسرية التي تحكمها أدوار نمطية تحت غطاء حماية المرآة من القيود الدينية. من أبرز هذا المؤتمرات

- **المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في لاهاي ١٩٩٩**
- **الدورات التقييمية لمؤتمر بكين كل خمس سنوات**

ثانياً: الاتفاقيات الدولية الداعمة لحقوق المثليين

لم تناقش الأمم المتحدة حقوق المثليين حتى عام ٢٠٠٨، الا ان هذه المناقشة سبقها اتفاقيات دولية ممهدة للطريق، والاتفاقية الأبرز بهذا الشأن هي اتفاقية سيداو: -

- **اتفاقية سيداوCEDAW:** اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة ١٩٧٩، تسعى الاتفاقية الى تحقيق المساواة بين الرجل والمراة في الأدوار الاجتماعية، من خلال قبول الاتفاقية، تلتزم الدول في اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى وضع حد للتمييز ضد المرأة بجميع أشكاله، بما في

(١) ينظر الوثيقة: A/53/378/
(٢) المصدر نفسه.

ذلك: إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في نظامها القانوني، وإلغاء جميع القوانين التمييزية واعتماد تلك المناسبة التي تحظر التمييز ضد المرأة، إنشاء المحاكم والمؤسسات العامة الأخرى لضمان الحماية الفعالة للمرأة ضد التمييز

ومن أبرز المخالفات الشرعية في اتفاقية سيداو، هي على النحو التالي:

أولاً: تنص المادة الثانية من الاتفاقية على، أنه يجب على الدول الموقعة إبطال كافة الأحكام واللوائح والأعراف التي تميز بين الرجل والمرأة من قوانينها، حتى تلك التي تقوم على أساس ديني وهذه مخالفة واضحة للشريعة الإسلامية، وبمقتضى هذه القوانين تصبح جميع الأحكام الشرعية، المتعلقة بالنساء باطلة ولا يصح الرجوع إليها أو التعويل عليها فالاتفاقية تنسخ الشريعة. حيث جاء مضمونها على النحو التالي:" (أ) تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة، (ب) كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليما للأمومة بوصفها وظيفة اجتماعية، الاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين على أن يكون مفهوما أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي في جميع الحالات

ثانيا: ما أكدت عليه في المادة السادسة عشر وهي أكثر المواد خطورة في الاتفاقية[1]، والتي تمثل حزمة من المخالفات الشرعية ؛ فمن تلك المخالفات:

١- إلغاء الولاية ، فكما أن الرجل لا ولي له ، إذن – بموجب هذه المادة - يتم إلغاء أي نوع من الولاية أو الوصاية على المرأة ، وذلك من باب التساوي المطلق بينها وبين الرجل ، فللبنت الزواج بمن شاءت - ولو كان كافرا - بدون إذن الولي.

١- منع تعدد الزوجات، من باب التساوي بين الرجل والمرأة التي لا يسمح لها بالتعدد، والله تعالى يقول: (فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ) وقد علقت لجنة السيداو بالأمم المتحدة على تقارير بعض الدول الإسلامية بشأن التعدد بما يلي: "كشفت تقارير الدول الأطراف عن وجود ممارسة تعدد الزوجات في عدد من الدول ، وإن تعدد الزوجات يتعارض مع حقوق المرأة في المساواة بالرجل . . ويمكن أن تكون له نتائج انفعالية ومادية خطيرة على المرأة وعلى من تعول ، ولذا فلا بد من منعه"

٣- إلغاء العدة للمرأة (بعد الطلاق أو وفاة الزوج) لتتساوى بالرجل الذي لا يعتد بعد الطلاق أو وفاة الزوجة، يقول الله (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ) أي قاربن انقضاء عدتهن.

(١) تحفظت كل من البحرين، العراق، سوريا، الكويت، ليبيا، على المادة (١/١٦)، لتعارضها مع الشريعة الإسلامية، في حين أبدت ان كل من السعودية وعمان وتونس وموريتانيا تحفظا عاما على الاتفاقية في كل ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية. حميدة علي جابر، "التحفظات على اتفاقية سيداو الدول العربية انموذجا"، *مجلة الفنون والاداب وعلوم الانسانيات والاجتماع*، العدد٥٤ يوليو، (٢٠٢٠): ص ١٠٧.

٤- إلغاء قوامة الرجل في الأسرة بالكامل (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) [النساء: ٣٤] .

وهذه بعض من مخالفات اتفاقية سيداو للأحكام الشرعية [١]. أن هذه الاتفاقية تعصف بالفروقات الفطرية وبالقيم الاجتماعية، وبأحكام الشريعة الإسلامية، كما تسعى هذه الاتفاقية الى ضرب الاسرة النمطية، وذلك بتغيير الأدوار بين الزوجين وهو ما ينتج عنه تفاوت الفروق البيولوجية، وبالتالي عدم اختصاص المرآة بالأنجاب والأمومة، وعدم اختصاص الرجل بالقوامة، وهذا إقرار ضمني بالزواج من جنس واحد، طالما ان النوع الاجتماعي يتنكر للفوارق البيولوجية[٢].

II.ب. المطلب الثاني

موقف المنظمات الدولية من حقوق المثليين

المثلية الجنسية منظومة عالمية متكاملة، تستمد شرعيتها من المواثيق الدولية ومن تنامي الاعتراف الدولي بها، وتستمد قوتها من الدعم الذي توفره الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الانسان، والدول المعترفة بها، ومن تنافس برامج أقوى الأحزاب السياسية في الدول الغربية.

أولاً: المنظمات الدولية الداعمة لحقوق المثليين

الحقيقة ان هناك منظمات دولية تعمل بجد لجعل المثلية الجنسية حالة طبيعية، بحيث يتم التعامل معها كما يتعامل مع العناصر الفيزيائية عندما تتغير وتتحول من حالة الى أخرى، بحسب تغير الظروف المحيطة بها، حيث لا ذكورة ولا انوثة الا من الناحية العضوية، وأنما هناك افراد يمكن تحت ظروف معينة ان يغير كل واحد منهم حالته البيولوجية الى ما تميل اليه نفسه.

- **دعم الأمم المتحدة ومنظماتها**

بدأ تركيز الأمم المتحدة على ظاهرة المثلية الجنسية منذ عام ١٩٥١، وبعد ذلك بدأ الموضوع يأخذ طابع اكثر تخصصية مع تلك المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي تعنى بالامور الجنسية وعلى راسها حقوق المثليين الجنسيين في العالم[٣].

في عام ٢٠٠٨ قالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها: " بيان الجمعية العامة يؤكد الحقوق للجميع.. ٦٦ دولة تدُين الانتهاكات على أساس التوجه الجنسي، والهوية الجندرية.. في انتصار قوي لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ٦٦ دولة أيدت بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم، والذي يعتبر بياناً رائدًا، حيث

---

(١) يراجع نص الاتفاقية على الموقع:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women#:~

(٢) هاني بوجعدار، "زواج المثليين في الشرائع السماوية والمواثيق الدولية"، *مجلة الشهاب، ، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي*، العدد٦،مارس، (٢٠١٧): ص ١٥٨.

(٣) مسعودة بن السايح، "الانحرافات الجنسية لدى الشباب"، *مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، جامعة الجلفة، الجزائر*، مجلد ١٠، عدد٣، (٢٠١٧): ص٩٢.

تشمل الحماية الدولية لحقوق الإنسان الميول الجنسية والهوية الجندرية، إنها المرة الأولى في الأمم المتحدة التي يصدر فيها بيان يدين انتهاكات الحقوق ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وحظي البيان بدعم غير مسبوق من خمس قارات، بما في ذلك ست دول أفريقية"[١].

وفي عام ٢٠١١ تقود الولايات المتحدة حملة لدى مجلس حقوق الإنسان لدعم حقوق الشواذ، وتحت عنوان أكثر من ٨٠ دولة تدعم بيان "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة الخاص بحقوق الشواذ.

عملت الأمم المتحدة منذ أربعينيات القرن العشرين على دعم المثليين، وجوانب هذا الدعم تتمثل في الآتي:

١- نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ م في مادته الثانية على أن "لكل إنسان حق التمتُّع بجميع الحقوق والحرِيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو ال دِين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني ، أو الاجتماعي، أو . الثروة، أو المولد، أو أ ي وضع آخر..."[٢]

٢- صرح كبار المسؤولين في الأمم المتحدة أكثر من مرة بضرورة حماية المثليين ورعاية حقوقهم، حيث صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون عام ٢٠١٠ م قائلًا: "إننا، بوصفنا رجالا ونساء نعمل بما تمليه علينا ضمائرنا، نرفض التمييز بصفة عامة، والتمييز المستند على وجه الخصوص إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية. وحيثما يكون هناك توتر بين الاتجاهات الثقافية وحقوق الإنسان العالمية، فيجب أن تكون الغلبة للحقوق".

وصرح عام ٢٠١٢ قائلًا : "يقول البعض إن الميول الجنسية والهوية الجنسية قضيتان حساستان. وأنا أتفهم ذلك. ومن واجبنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن نحمي حقوق كل فرد في كل مكان"[٣] ، وصرح المفوض السامي لحقوق الإنسان في هذا الشأن بقوله: "إذا كان الرأي العام عدائياً تجاه المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فمن الثابت أن هذا الأمر برمته يجعل من الملح أن تبادر الحكومات إلى حمايتهم أكثر من أي وقت مضى"[٤].

---

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة، "مجلس حقوق الانسان"، الدورة الثالثة، جنيف- ١-١٥/كانون الأول-ديسمبر/٢٠٠٨، الوثيقة A/HRC/WG.6/3/TKM/3

(٢) الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (٢)، متاح على الوقع https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf.

(٣) الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "مكافحة التمييز القائم على الميول الجنسية والمثلية الجنسية "، . https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf

(٤) الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يحث على حظر التمييز ضد المثليين "، https://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf .

٣- ويقوم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمبادرة" أحرار ومتساوون" وهي علامة مسجلة للأمم المتحدة لتأييد دعم حقوق متساوية ومعاملة عادلة للأشخاص المثليين والمثليات في كل مكان[١] .

٤- صدرت الأمم المتحدة كتيبًا عام ٢٠١٢ عنوانه: "الناس يولدون أحرارًا ومتساوين"، وقد ترجم إلى إحدى عشرة لغة، ويحدد هذا الكتيب نطاق الالتزامات القانونية التي يجب على الدول الالتزام بها في حماية حقوق المثليين، ويشرح للدول الخطوات المطلوبة للوفاء بذلك، كما يقدم المساعدة اللازمة للنشطاء المدافعين عن حقوق المثليين[٢]

٥- نصت المعايير الدولية السارية لحقوق الإنسان والصادرة من الأمم المتحدة على الالتزامات القانونية المطلوبة من الدول في هذا الصدد، وتتمثل في حماية الأفراد من العنف القائم على معاداة المثليين وكراهية مغايري الهوية الجنسية، ومنع التعذيب والمعاملة القاسية أو الحاطة للكرامة، وإبطال القوانين التي تجرم المثلية الجنسية، وحظر التمييز على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية، وحماية حرية الرأي والاشتراك في الجمعيات والتجمعات السلمية للمثليين [٣]

٦- طرحت أجهزة الأمم المتحدة ولا تزال قضايا المثلية في سبيل الدفاع عنها وتشريعها، ومن ذلك النقاش الذي دار في مؤتمر بكين ١٩٩٥ م حول موضوع الشذوذ الجنسي بشكل علني، ودعا فيه عدد من ممثلي الدول الكبرى إلى حرية ممارسة الناس لتوجههم الجنسي دون قيود[٤]، كما عقد التنظيم الدولي للشواذ مؤتمرًا في قاعة المؤتمرات الخاصة بالأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ م شارك فيه نحو ٢٠٠ شاذ، ناقشت أوضاع الشواذ وحقوقهم في العالم[٥].

وبالتالي يتضح مدى الدعم الهائل من الأمم المتحدة للمثلية الجنسية، بل وسعيها إلى نشرها والضغط المتكرر على الدول لتشريعها وحماية أصحابها، وفاقت عنايتها بهذا الأمر وتأكيدها عليه كثيرًا من المواضيع المهمة.

- وفي السياق ذاته نشير الى موقف منظمة حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية على اعتبار مدى أهمية وتأثير موقفهما اتجاه المجتمع الدولي من جهة وكونهما يشكلان من أكبر المنظمات الدولية الداعمة لحقوق الانسان من جهة أخرى.

---

(١) ينظر: https://www.unfe.org/

(٢) مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، "الناس يولدون أحرارًا ومتساوين"، https://www.ohchr.org

(٣) مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة،"الناس يولدون أحرارًا ومتساوين"، https://www.ohchr.org/ar

(٤) نهى عدنان القاطرجي، الشذوذ الجنسي في الفكر الغربي، ص ١٣٥.

(٥) حسن سرات، "الشذوذ الجنسي على أعتاب العالم الإسلامي"، مقالات(الدوحة :قناة الجزيرة)، https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/9/14

منظمة حقوق الإنسان، تعنى فيما تزعم بحقوق الإنسان في أكثر من 90 دولة، وعلى تواصل مع الحكومات، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوربي لدعم حقوق الإنسان وفق منظورها، ولهذه المنظمة تأثير عالمي نظرا للدعم الذي تتلقاه، وللنشاط الذي تقوم به..

وأما موقفها من" المثلية الجنسية "فهو كالتالي:

في بيان لها تقول فيه " أن التوجه الجنسي والهوية الجندرية لهما جوانب محورية من ذواتنا، ولا ينبغي أن تقود إلى التمييز أو الإساءة. وتعمل منظمة حقوق الانسان "هيومن رايتس ووتش "من أجل حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومتحولي الهوية الجنسية، مع نشطاء ممثلين لتعددية الهويات والنوع الاجتماعي.

إننا نوثق ونكشف الإساءات المستندة إلى (التوجه الجنسي والهوية الجندرية) في جميع أنحاء العالم بما في ذلك التعذيب والقتل والإعدام والاعتقال بموجب قوانين ظالمة، والمعاملة الخالية من المساواة والرقابة والانتهاكات الطبية والتمييز في الصحة والتوظف والإسكان، والعنف الأسري والانتهاكات الواقعة على أطفال، والحرمان من الحقوق الأسرية ومن الاعتراف كما نناصر من أجل قوانين وسياسات تحمي كرامة الجميع.. ونعمل من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بكامل حقوقه"[١].

وتدعو المنظمة إلى إقرار قوانين تمنع التمييز ضد الشواذ، وتمكنهم من تغيير جنسهم وأسمائهم، ونوعهم الاجتماعي على الأوراق الثبوتية.

كما تعمل هذه المنظمة على عولمة حقوق الإنسان، وفق منظورها وتفسيرها الفلسفي للحياة والإنسان، وتصدر التقارير، والأحكام ضد أي دولة تنتهك حقوق الإنسان.

ولما تم بمصر تنظيم حفل لدعم الشواذ جنسيا عام 2017 وتم القبض على بعض المشاركين فيه، تدخلت منظمة حقوق الإنسان، وطالبت بالإفراج عن الجميع، والسماح لهم بممارسة نشاطهم دون عقاب أو معارضة[٢].

وكذلك الحال فيما يخص موقف منظمة العفو الدولية. حيث تمضي منظمة العفو الدولية على نفس نهج" هيومن رايتس ووتش"، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وفي تقرير لها صادر عام 2008 تدعو فيه إلى اتخاذ خطوات جادة للدفاع عن حقوق الشواذ، خاصة في الدول التي تُجرم فعلتهم، وتقول فيه:

"تجريم المثلية الجنسية ليس العائق الوحيد أمام المساواة الكاملة، عدم التجريم ليس كل الإجابة، لكنها خطوة أساسية نحو احترام الإنسان وحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومثليي الجنس والمتحولين جنسيا"، فالخطوة الأول في وجهة نظر المنظمة هي حذف القوانين التي تُجرم المثلية في

(١) نقلا عن: https://www.hrw.org/ar/topic/lgbt-rights

(٢) احمد طه، *المثلية الجنسية بين الإسلام والعلمانية*، (مصر: مدونة امتي، ٢٠٢١)، ص٧٤.

هذه البلدان، وعدم اضطهاد أفرادها، ثم بعد ذلك تأتي الخطوات الأخرى حسب النهج الغربي في تعامله مع هذا الأمر.

ثانياً:- إشكالية دعم وتشريع حقوق المثلية الجنسية

يدفع الغرب، بالعقل إلى الجنون أو إلى التطرف، ومسيرة البشرية تتجه الآن إلى أسوأ من هذه الاحتمالات، فهم يجددون فاحشة قوم لوط، ويسنُّون للواط قوانين، ويستهدفون الأطفال، حيث يشرِّعون لمن بلغ سن الخمس سنوات أن يُحدد هويته الجنسية دون تدخل من أسرته، وإن تدخلت تنزل عليها العقوبة القاسية، ويفتخرون بفعلهم، شأنهم هنا شأن قوم لوط؛ بل هم أكثر شأنًا، تُوظِّف الدولُ الغربية الكبرى، ومنظمة الأممَ المتحدة ومؤسساتها المختلفة، مثل منظمة حقوق الانسان ومنظمة العمل الدولية، في عولمة مثل هذه القضايا التدميرية للإنسانية ولمستقبل وجودها المادي، فمثلًا، ما دخل منظمة العمل الدولية في حمل دول مجلس التعاون الخليجي العربي على وضع ميزانيات لدعم وحماية المثليين؟ وهل هناك عاقل يطلب مثل هذا الطلب؟ إنهم يسخرون كل مؤسسات صناعة القرار العالمي لجعل المثلية ضمن التعدد والتنوع داخل كل دولة[1]، ولو نجحوا، عندها، سنقول وداعًا للتسامح والتعايش، وداعًا للعقل والعقلانية، لن يكون فيها مساحة سوى للأفعال الشهوانية المجنونة. لكن هذا سيكون مشروطًا بموقف الأنظمة من حرب الغرب على أساسيات الفطرة السليمة للبشرية التي تمس جوهر عقيدتها الإسلامية، فأي ميل للهوى الغربي الجديد، ستدخل هذه الأنظمة وكيف إذا ما كان لديها واقعة تاريخية ثابتة بكل الأدلة القطعية الشرعية تبني عليها ؟ وهي واقعة "قوم لوط" وكيف أهلكهم الله جل في علاه بسبب فاحشة اللواط.

هنا يحدث التلاقي والتشابه الفريدين بين مُعطيات الحقبة الزمنية لقوم لوط، مع نظيرتها الزمنية للواطيين الجدد، ففي حقبة قوم لوط تم شرعنة اللواط، وفرضه بالقوة، والتفاخر به، والآن تتكرر نفس المعطيات بأسوأ وأبشع الممارسات اللابشرية عبر المثلية الجنسية و الزج بالأطفال في التَّحول الجنسي، وفرضه على شعوب العالم، ورسالة هلاك قوم لوط صريحة وصالحة لكل الأزمنة وعصورها المختلفة، فكلما تتوافر مُعطياتها تنتج نفس تداعياتها، وهي الهلاك الجماعي، هذا في جوهر إيمان كل مسلم، لذلك ستتعدد أنواع الرفض والمواجهة، مما ينبغي على الحكومات العربية أن تحصِّن دولها من أية اختراقات من هذا القبيل.

وكل من يعتبر أن مساعي الدول الغربية لنشر المثلية وحمل الدول على دمجها ضمن تعددها وتنوعها الفكري، وكذلك دعمها ماليًا، هو بمثابة أداة ضغط جديدة عليها لدفع الحكومات لتغيير سياساتها أو التأثير على توجهاتها الدولية والإقليمية، هو اعتقاد لم ينفذ للجوهر، فلا يمكن اعتبار المثلية امتدادًا لاستخدام الغرب خلال نصف قرن مضى لملف حقوق الإنسان كأداة ابتزاز وتحكم

(١) عبد الله عبد الرزاق باحجاج، ""عولمة المثلية" ستقلب الأوضاع عاليها سالفها"، مقال منشور على صفحة مجلة الرؤية، مسقط، ٢٣سبتمبر٢٠٢٣، https://alroya.om/post

بالسياسات ، وإنما يدخل ضمن الخطط المُمنهجة التي تستهدف تدمير الأُسَر، وصناعة الفرد وإدخاله في فردانية التقوقع في ذاته الذي تتحكم فيه شهواته وغرائزه الجنسية.

وبالتالي، يستهدفون هنا إلغاء نعمة العقل في الإنسان، وتحويله إلى حيوان شهواني في فردانية مطلقة، يفقد الارتباط والتعاطف مع محيطه الاجتماعي والإنساني والوطني والأيديولوجي- الإسلامي، لكي يعيش حياة حيوانية سالبة منه نعمة العقل، هذه هي طبيعة الفرد الذي يُراد صناعته في نظام النيوليبرالية، وتنتقل الآن الخطط الغربية إلى تدمير أخلاقيات وقيم هذا الفرد، عن طريق محاولات عولمة المثلية، وضمانة ديمومتها باستهداف الأطفال، وغل دور الأُسرة.

ما تصفه الجماعات المؤيدة للمثلية، للأسرة بأنها "الظاهرة الأكثر إعاقة لكل التقدم البشري، ورمزًا لكل ما هو قبيح". وهنا نلاحظ من هذه العبارة العدوانية المستحكمة ضد الأسرة، فكل مفردة فيها، تعبر عن العدائية للأسرة، وتعكس ما فيها من خفايا وأسرار، فلن نبالغ إذا ما قلنا إنها تعبر عن تحالف شياطين الجن مع شياطين الإنس ضد كل قيم الخير على الأرض[١].

ولو تأملنا في ماهية الأفكار التي ظهرت فوق السطح، وتنتشر عالميًا، مثل المثلية والإلحاد.. كلها تصب في صناعة الفرد "الأنا" الغالب عليه نوازعه وغرائزه، أي صناعة الفرد المستقل المسؤول عن ذاته وتحريره من أسرته ومجتمعه، واللافت أنَّ هذا الفكر متواجد على أعلى مستوى بعواصم عالمية مركزية وأخرى في عدة جغرافيات في مناطق مختلفة، وفي مواقع صناعة المؤسسات العالمية والإقليمية، وهؤلاء متعاطفون مع الهوى الغربي، ونرجعه لعدة أسباب، تفهم من سياق التعاطف، وكيف وصلت لمواقع السُلطة؟ مما يُفسِّر سرعة انتشارها.

ان ما تدعو اليه المنظمات الدولية والدول الغربية من التنظيم التشريعي للمثلية الجنسية مخالف للنظام العام في تشريعات الدول العربية والإسلامية[٢]، وكذلك مع المثل والقيم العربية الإسلامية، ونأمل ان يبقى كذلك . واليوم يرُاد أن تمر المثلية الجنسية وتطبيع الشذوذ، وعولمته تحت يافطة قرارات الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان، والحريات الشخصية، وحرية وحقوق الجسد، والمساواة، والتعددية، ورفض الكراهية، ومحاربة التنمر، والتطور العلمي، والإنتاج الفني والدرامي، والحوارات والبرامج التلفزيونية، والمناهج التعليمية، والتشريعات القانونية ...إلخ من وسائل التطبيع ..وكأنه" الدين العالمي الجديد "الذي يبُشرون به البشرية !وربما في مرحلة لاحقة يفَرضونه عليها!

وأخيرًا، ندعو إلى الاستبصار الواعي بالأجندات الأجنبية التي تستهدف الأسرة وأطفالها، فهي تتقاطع مع تداعيات اجتماعية سلبية تتعمق في البنيات، وناجمة عن التحولات المالية والاقتصادية، وتراجع دور الأسرة، فضلًا عن الآثار

(١) عبد الله عبد الرزاق باحجاج، المصدر نفسه.
(٢) ينظر المادة (٢٨) من القانون المدني العراقي.

السلبية الناتجة عن التطورات المتسارعة في التكنولوجيا وثورة المعلومات، مع استمرار وجود أنماط سلبية مع التقاليد الموروثة، ففي كل دولة ينبغي تشكيل لجنة للتقييم والمراجعة، ومن ثم تجديد الأطر وتشديد القوانين، والعمل الجماعي المؤسساتي لمواجهة مخططات المثلية والتحول الجنسي.

الخاتمة

بعد ان انهينا بحثنا توصلنا الى عدد من النتائج والتوصيات نورد أهمها:-

النتائج:-

١- المثلية الجنسية منظومة عالمية متكاملة، تستمد شرعيتها من المواثيق الدولية ومن تنامي الاعتراف الدولي بها، وتستمد قوتها من الدعم الذي توفره الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الانسان، والدول المعترفة بها، ومن تنافس برامج أقوى الأحزاب السياسية في الدول الغربية، وتتمتع بسند إعلامي قوي، كان آخر موجاته إعلان شركة والت ديزني عن (خطتها التسويقية بناء على مخطط لتحويل وإنتاج نحو ٥٠% من الشخصيات الكارتونية التي تظهر في أفلام ومسلسلات الكارتون الخاصة بها بنهاية عام ٢٠٢٢ إلى شخصيات مثلية الجنس)، وانخراط شركات عملاقة مثل نتفليكس في إنتاج وترويج الأفلام المشجعة للمثلية والمدافعة عنها، وخاصة الموجهة للأطفال. ناهيك عن الدراما السنيمائية المتوجهة عموما نحو التطبيع مع الظاهرة، هذا إضافة إلى جهود دول كثيرة، بشكل رسمي أو بشكل صامت، في إحداث تكييفات في مناهجها الدراسية والتربوية لتنشئة أجيال المستقبل على التطبيع مع الظاهرة.

ما سبق مجرد عناوين تختصر الإطار الداعم للمثلية الجنسية، والاستثمار في تهيئة الأجيال المقبلة من خلال استهداف الأطفال.

وإذا أضفنا له أننا أمام حركة اجتماعية لها تاريخها النضالي الذي يلهمها الاستمرار في التضحية من أجل ما تراه حقوقا، ولها منظماتها الخاصة، وإعلامها وأنشطتها، وتتواجد في العديد من الدول، ولها نشطاء في معظم دول العالم الذين يتطلعون إلى إنشاء حركات محلية قوية، سندرك أننا أمام قوة عالمية صاعدة وزاحفة.

قد يستغرب البعض إن قلنا إن المثلية، كما هو الشأن بجميع القضايا التي تدخل دائرة حقوق الإنسان أمميا، هي ركيزة من ركائز إيديولوجية النظام العالمي الجديد، وقد يتطلب تغيير وضعها تغيير موازين القوى في العالم، والتي أصبحت اليوم بيد الغرب.

٢- المثلية الجنسية هي العلاقة بين افراد من نفس الجنس، وقد جاءت عبارة الشذوذ الجنسي لتدل على مجموعة الأفعال الجنسية المنحرفة ومن بينها (المثلية الجنسية).

٣- هناك العديد من العلاقات الجنسية الشاذة التي تتداخل في معانيها مع مصطلح المثلية الجنسية، كالمخنث ومزدوجي التوجه الجنسي، الا انها تختلف فيما بينها من حيث الوصف والممارسة.
٤- ترجع أسباب انتشار المثلية الجنسية الى عدة عوامل محلية ودولية.

التوصيات

١- ضرورة تعميق الدراسة في مستجدات المثلية الجنسية وبيان آثارها وسبل التعامل معها.
٢- ايجاد آلية لمقاومة الاجتياح الإعلامي والضغط الدولي الموجه لتشريع المثلية ونشرها في العالم الإسلامي بما يحقق التصدي لها وحماية الأمة من شرورها.
٣- يجب رفض فكرة المثلية الجنسية، فضلًا عن أن نفترض حقوقًا لفئة المثليين بما هم مثليون، لأن النشاط الجنسي بما هو نشاط غريزي فطري لا يستوجب أي حقوق. وإعادة تشكيل البشر ضمن جماعات وفئات أقلوية تارة على أساس ديني، وأخرى على أساس عرقي، وثالثة على أساس الجندر، ورابعة على أساس التوجُّه الجنسي، هو اختزال وتفتيت للإنسانية، واختلاق هذه الجماعات هو عمل سياسي يهدف إلى تسويغ خطاب حقوقي مفترض لهذه الفئات بما هي مجموعات وينقلنا من ميدان تقويم الأفعال إلى ميدان الحديث عن هويات، في حين أن الإنسان إنما يستوجب حقوقًا بما هو إنسان لا بأي اعتبار آخر.
٤- نوصي البلدان العربية على وجه الخصوص بأن تتخذ كافة الإجراءات الممكنة من اجل التصدي لهذه الظاهرة الخاطئة نظرا لما يترتب عليها من إيذاء يمس افراد المجتمع ويتعارض مع ثوابت احكام الشريعة الإسلامية والتقاليد والثقافة العربية.

واخير أسأل الله تعالى ان نكون قد وفقنا بكتابة هذا البحث، وله الحمد أولا واخراً.

قائمة المصادر

- **القران الكريم .**

أولاً: الكتب العربية:

١- احمد طه، *المثلية الجنسية بين الإسلام والعلمانية*، مصر: مدونة امتي، ٢٠٢١
٢- أسامة رمضان الغمري، *الجرائم الجنسية والحمل و الإجهاض من الواجهة الطبية الشرعية، دراسة استطلاعية*، القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠٥.
٣- *التقرير الفقهي*، العدد التاسع والعاشر، مركز ابن ادريس الحلي، ٢٠٠٩.

٤- د. فتوح عبد الله الشاذلي، *أساسيات علم الاجرام والعقاب*، بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.
٥- د. محمد علي البار، *خلق الانسان بين الطب والقرآن*، ط٨، المملكة العربية السعودية: الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٩١.
٦- د. نهى عدنان القاطرجي، *الغزو الناعم (دراسات حول أثر العولمة على المرأة والأسرة والمجتمع)، الدراسة العاشرة ظاهرة الشذوذ في العالم العربي(الأسباب والنتائج وآليات الحل)*، ط١ دار(إي- كتب)، لندن: ٢٠١٨.
٧- د. واثبة داود السعدي، *الأسس النظرية لعلمي الإجرام والسياسة الجنائية*، ساهمت جامعة بغداد في طبعه، دون سنة طبع.
٨- *في تفصيلات طبيعة الشذوذ الجنسي وانواعه: محسن محمد عطوي، الجنس في التصور الاسلامي*، بيروت، لبنان: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٢هـ.
٩- المثلية الجنسية الرضائية بين التجريم والعقاب .
١٠- المثلية الجنسية بين الإسلام والعلمانية.
١١- محمد بن أبي بكر الرازي، *مختار الصحاح*، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨١.
١٢- محمد بن أحمد الحمد، *الجريمة الخلقية(عمل قوم لوط، الاضرار وسبل الوقاية والعلاج)*، ط١ السعودية: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
١٣- *المنجد في اللغة العربية المعاصرة* ، بيروت، لبنان: دار المشرق، دون سنة نشر.

ثانياً: المجلات والمقالات:

١- "التحفظات على اتفاقية سيداو الدول العربية انموذجا"، *مجلة الفنون والاداب وعلوم الانسانيات والاجتماع*، العدد٥٤يوليو، (٢٠٢٠).
٢- حسن سرات، "الشذوذ الجنسي على أعتاب العالم الإسلامي"، مقالات(الدوحة :قناة الجزيرة).
٣- د. عبد الرحمن ابراهيم، "الشذوذات الجنسية(قراءة تحليلية)"، *بحث منشور في مجلة شبكة العلوم النفسية العربية*، العدد(٢٠)، (٢٠٠٨).
٤- د.هند عقيل الميزر، "(الجنسية المثلية) العوامل والاثار"، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية*، العدد الرابع والثالثون، جامعة حلوان، (٢٠١٣).
٥- عبد الله عبد الرزاق باحجاج، ""عولمة المثلية" ستقلب الأوضاع عاليها سالفها"، مقال منشور على صفحة مجلة الرؤية، مسقط، ٢٣سبتمبر٢٠٢٣.
٦- غازي حنون خلف، "(المثلية الجنسية الطوعية في الشريعة الاسلامية والقانون العراقي دراسة مقارنة)"، *مجلة دراسات البصرة*، السنة الرابعة عشرة / العدد (٣١)، (٢٠١٩).
٧- مسعودة بن السايح ، "الانحرافات الجنسية لدى الشباب"، *مجلة تطوير العلوم الاجتماعية ، جامعة جلفة ، الجزائر* ، مجلد ١٠ ،عدد٣، (لسنة ٢٠١٧).

٨- مصطفى أبو عمشة، "الشذوذ الجنسي(فضائيات تمرر الخبث وتتبارى في صناعة العُري)"، مقال منشور بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١١ في صحيفة (الوسيط) الإلكترونية، الصادرة عن مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، جدة، المملكة العربية السعودية.
٩- هاني بوجعدار، "زواج المثليين في الشرائع السماوية والمواثيق الدولية"، *مجلة الشهاب*، *معهد العلوم الإسلامية، جامعة الوادي*، العدد٦،مارسن (٢٠١٧).